

مدخل ...

إلى دراسة مصادر عبد القاهر الجرجاني

لا يتسع هذا البحث إلى الكشف الدقيق عن مصدر كل فكرة في تراث عبد القاهر وذلك لكثرة وتنوع ما أثار من مسائل وطرائق . وكان عبد القاهر وهو يضع بلاغة هذا اللسان الشريف يمهد الطريق إلى علم آخر هو علم الإعجاز .

ويبدو أنه امتهد الطريق فحسب ثم وقف حيال الباب ولم يطرقه الطرقات التي تُفضي إلى باحاته الغريبة والعجيبة والخارقة والتي لا نزال نحوم حولها ولا نرد عباها .

وغاية هذا البحث أن يدل على طريق معرفة مصادر عبد القاهر . وهذا شيء والدلالة على مصادر عبد القاهر وعدّها مصدرًا مصدرًا شيء آخر ، وبهذا يكون هذا البحث توطئة وتمهيدًا لباب من الدراسة يستقصي مسائل البلاغة عند عبد القاهر مسألة مسألة ، ويبحث في جذورها ومنابعها ، حتى يصل إلى موضعها في التراث الذي كان بين يديه ، ثم يصفها في هذا التراث وصفًا دقيقًا يبيّن ما فيها من جوانب الوضوح وجوانب الإبهام ، ثم يبيّن كيف تراحبت وتحررت وخلصت في فكر عبد القاهر .

وهذا مسلك دقيق يحتاج إلى مزيد من التنبيه والتروي والمراجعة ، لأن وصف الأحوال العلمية في مراحل تطورها المختلفة ليس أمرًا سهلاً كما يبدو عند كثير من الدارسين . ولا ينكشف على وجهه الصحيح إلا بمكابدة تتكئ على خبرة واسعة ودقيقة بهذه الأصول .

ثم إننا نرى أن الكشف عن مصادر الكتب ذات الأثر الواضح في علومنا وحضارتنا أمر بالغ الأهمية ، لأن هذه الكتب تشغل مساحات متسعة في حياتنا

العلمية ، والكشف عن منابعها كشف عن منابع هذه المساحات التي تشغلها وهذا مما لا يجوز التساهل فيه .

ويجب أن يكون الكلام في هذا حذراً كل الحذر ودقيقاً كل الدقة لا يتجه الباحث إلا إلى الكشف عن الحقيقة ، ولا يجوز له البتة أن يكتتم شيئاً من الحقيقة لهوى أو عصبية فيكابر مثلاً فيما يراه ظاهراً من أثر الثقافات الأخرى ، كما لا يجوز له البتة أن يتزَيّد على الحقيقة فيتكلّف ما ليس له دليل ينهض به . والعلم من أمانات الله وعهوده .

والكلمة الطائشة في هذا الباب تهدم أموراً نفيسة يجب أن تُصان عن الهدم ، وقد جرت هذه الكلمة الطائشة في بيان مصادر كثير من علومنا ورجعت بأصول كثيرة من المعرفة في علوم العربية بلاغة ونحواً إلى أمم أخرى وخاصة أمة اليونان وقد صار هذا كأنه مقرّر عند كثير من الدارسين ، ونقلوه إلى طلابهم حتى صار من المألوف لدى المعلمين والمتعلمين أن نقل العلوم اليونانية إلى تراث المسلمين كان خيراً وبركة ، وأن علماء المسلمين كان ينقصهم المنهج والنظام حتى ثقفوا ما عند اليونان فاستقامت طرائقهم ، واستنارت عقولهم ، وفي ضوء هذا الهدي اليوناني المبين نظروا واستخرجوا . وفقهوا ، ولولا ذلك لبقيت علومنا ركاماً غير منظم . وعقولنا فوضى لا يضبطها نظام .

ويهلوني أن أرى بعض شبابنا الدارس والواعد بذكائه وحبّه للعلم تقوم في نفسه هذه الأوهام وكأنها مقررات وثوابت ويمضي في بحثه على هديها ، ثم أراها - وهذا أضر - وقد هيأت نفسه لتلقي الفكر الحفيد للفكر اليوناني وهو الفكر الغربي فيقوم بعملية عجيبة وشاذة ولكنها صارت عند الناس علماً ، هذه العملية هي اقتباس بعض ما شاع في مرحلة من مراحل الفكر الغربي في باب من أبواب العلم . ثم يُعدّل ما لديه من أفكار ومعارف مقررة في أصول العربية وطرائقها وأسرارها في ضوء هذه الفكرة المقتبسة التي لم يحكم فهمها ، ثم إن هذه الأفكار والمعارف التي عدّلها قد محصّتها وأصلّتها عقول أهل العلم على

مدى أجيال متلاحقات ، وهذا عجيب لا تراه يحدث في ثقافة ولا في أمة ولا عند باحثين إلا عندنا .

والقول بأن العقلية الإسلامية تنظمت وتمنهجت واستقامت على طريق البحث بخطة واضحة بعد نقل علوم اليونان لم أقرأه في كتاب قبل هذا العصر ، مع أن هناك مراحل طويلة وخصبة كانت مراحل مراجعة وتوصيف للحياة العقلية وتقويم لها ، لم أقرأ لعالمٍ يعتد به قبل عصرنا هذا كلمة تدل على أن نقل علوم اليونان هو الذي أخصب حياتنا العقلية .

والذي ينظر إلى مخرج هذه القضايا التي ولدت في نفوسنا الإعجاب والعرفان لليد البيضاء التي أسداها حكماء اليونان للعقلية الإسلامية يجد أشياء كثيرة تحيط بمخارج هذه الأفكار لا تتصل بالمنهج العلمي من قريب ولا من بعيد ، وإن كانت تلح دائماً على أن تنزيا بلباس المنهجية والموضوعية . وهذا أمر لا يجوز أن نمر عليه مروراً سريعاً ، لأن فيه ريباً لا ريب فيه ، فليس إشاعة القول مثلاً بأن عبد القاهر ليس إلا تلميذاً شارحاً ومُعلِّقاً على بعض ما استطاع شرحه وتعليقه من كلام المعلم الأول بالأمرالهيّن ، وإنما هو كلام يرج قلوب طلاب العلم رجاً . ويحاول ببشاعة خنق الإحساس بالأمجاد الفكرية العظيمة التي ينادي بها هذا الثراء الشامخ وهذا العطاء المذهل ، ويجتهد في أن يخلق جيلاً من الباحثين العرب المسلمين ، وقد صيغت نفوسهم على الثقة بالعجز والدونية وأنهم هكذا هم ، وهكذا كان سلفهم ، ولا سبيل إلى حياة علمية مقبولة إلا إذا اتجه هذا الجيل إلى منابع المعرفة عند هؤلاء الأحفاد الذين ورثوا التفوق كابراً عن كابر ، وهذا كلام ينادي به رجال منا جهاراً نهاراً وعلى ربوات هذه الأمة ، ومن ينكره أو يشكك فيه يُضرب على أنفه بمقامع الرجعية والتخلف وضيق الأفق ... وغير ذلك مما صار يقوله كل من يعرف ألف باء .

أقول : إن هذا القول الذي يرمي عبد القاهر بأنه تلميذ صغير لأرسطو ، يفهم بعض كلامه ، ولا يفهم أكثره ، لم يقف أثر شؤمه عند تراث عبد القاهر ،

وإنما أحاط ببيان العربية وبلاغتها ، وصارت هذه البلاغة عند أكثر من يكتبون «قبسة» من قبسات يونان انطفأت لما انتقلت إلى تراث العربية . وصارت رماداً لا قيمة له إذا قيس بأصولها اليونانية المبهرة .

ولا يحتاج القارئ إلى أن أدله على الكتب التي تذكر ذلك وتُشيعه في جامعاتنا لأنها مطروحة في كل الجهات ، ثم هي في أفواه كثيرة ، وتنتقل من الكبار إلى الصغار ، وكم عانينا في مناقشة كثير من المبتدئين الذين تأصلت هذه الفكرة في نفوسهم لما قُذِفَ فيها وهي خلاء .

وقد قامت الدراسة البلاغية بعد عبد القاهر على تراثه وتصنيفه وتحرير مصطلحاته .

ولم أقرأ في كلام واحد من البلاغيين المتعقبين - على كثرتهم وتتابع أجيالهم وسعة كلامهم - كلمة واحدة تشير إلى أن عبد القاهر قبس علمه من علوم اليونان ، ولم أعرف أحداً فتح هذا الباب قبل طه حسين في مؤتمر المستشرقين الذي ختم كلامه بين أيديهم فيه بقوله : « لم يكن أرسطو معلّم العرب الفلسفة والأخلاق فحسب ، وإنما كان معلمهم البيان أيضاً » .

وهذا الكلام - من حيث مدلوله وزمانه ومكانه وسياقه - له مرمى غير بعيد ، وقد شاع بعد طه شيوع كل كلام طه . الذي صار بعد ذلك عميد الأدب ورائد التنوير .

أقول : لم يشر واحد قبل طه حسين إلى هذا على مدى قرون متطاولة شاع فيها فكر عبد القاهر بين طبقات من العلماء وأجيال كان منهم من اغترف من ثقافة اليونان ما يؤهله إلى مثل هذا الإدراك لو كان له أصل .

ومعالجة هذه المسألة تقوم على معرفة طريقة عبد القاهر في استخراج حقائق المعرفة وهذا رأس الأمر في دراسة مصادره ، ومرادي بمعرفة طريقة عبد القاهر في استخراج حقائق المعرفة وصف معالجته لما بين يديه من أفكار ، ووصف موقفه منها ، لا من حيث قبولها أو مناقشتها ، وإنما من حيث

ما يضيفه إليها من تفصيل وتحليل ، وليس كالتفصيل والتحليل المألوف في دلالة هاتين الكلمتين ، وإنما التفصيل الذي لا يزال يجاذب الفكرة من جهاتها القابلة لأن تمتد ، حتى تتسع ، وتتسع ، وتصير شيئاً كأنها غير ما كانت عليه حين بدأ حوارها ، ثم أعني أيضاً قدرته على التغلغل في خوافي مطاويها ثم قدرته على استخراج هذه الخوافي ، وما تنطوي عليه من أصول في تراكيب اللغة وطرائق دلالاتها على المعاني ، وكان عبد القاهر ينهج في تحليل بعض عبارات الأقدمين منهج الفقهاء في استنباط الأحكام ، وباب الاستنباط هذا أحد ينابيع المعرفة وأحد كنوزها ، وإذا نظرت إلى منازع الأحكام من الآيات والأحاديث وجدت عجباً لا ينتهي منه العجب ، من حيث ترى عقول الفقهاء تنغل في بطون الكلمات ، وتستخرج مضمير الخواطر منها ، ثم تؤسس عليها أحكاماً ثابتة ، وربما يقرأ هذه الكلمات كثير من الناس ولا يلتفتون إلى هذا المضمير الذي انغل إليه عقل الفقيه المستنبط ، وشواهد ذلك كثيرة ولكنها في كتب الفقه وليست في كتب اللغة ، وهذا من الأبواب التي تهدي ليس إلى علم فحسب ، وإنما إلى طريقة بناء العلم واستخراج حقائقه ، وهذا هو الباب المسدود دون عقولنا .

ودراستي لمصادر عبد القاهر تقوم أولاً على معرفة طريقة عبد القاهر في استخراج حقائق المعرفة كما قلت ، وهذه المعرفة صعبة لأن استخراج مادتها العلمية لا ينقاد في كل حال ، ثم هي ضرورية ليس فقط في معرفة مصادر عبد القاهر ، وإنما لأنها من وجه آخر تشرح لنا طرائق بناء العلوم وتطوير المعارف ، ويجب أن تكون لدينا دراسات دقيقة حول كل عقلية نبغت في فرع من فروع المعرفة تحدد لنا خطوات هذه العقلية وكيف كانت تمتهد السبل ، وتكتشف الحقائق ، وتستخرج المسائل ، أو قل باختصار : كيف كانت تفكر ، وحاجتنا إلى أن نتعلم التفكير في مسائل العلم كحاجتنا إلى تحصيل العلم ، وربما كانت الأولى أهم ، ولن نربي علماء إلا إذا عرفنا كيف كان يفكر

العلماء ، وربما هجس في النفس أن غيبة هذا الباب في دراساتها الجامعية وغيرها وراء هذا الشحوب العجيب الذي نعيشه والذي شارف حد العقم .

وطريقة عبد القاهر في قلب وتحويل حقائق المعرفة التي كانت بين يديه من تراث سلفه أخذت موقفين مختلفين ، موقف وهو يكتب في النحو ويعالج مسائله ، وموقف وهو يكتب في البلاغة ويعالج مسائلها .

ترى في دراساته النحوية رجلاً وجد بين يديه حقائق متسعة ، ودراسات مستوعبة أحاطت بمباني الكلام ، ودققت في معرفة أصول النظام في هذه المباني ، كما أحاطت بمباني الألفاظ واشتقاقها وتصاريدها في الجمع والتصغير والنسب وغير ذلك ، فكان في هذا الباب يشرح المسائل ويزيدها جلاء ، ثم يكون قصاره بعد هذا البيان أن يُرجَّح في مسائل الخلاف رأياً على رأي ، ولهذا لا تجد النحو في كتبه يختلف كثيراً عنه في مصنفات غيره ، إلا ما يرجع إلى طبعه وطريقة تأتبه للمسائل وما يشبه ذلك مما يختلف فيه الناس ، لأن مرده إلى ضروب التصور واختلاف الفهوم في تنظيم صور المعرفة وعرضها .

وهناك كتب كثيرة تتفق في مادتها العلمية وتجد لكل كتاب طبعاً يتميز به ، هذا الطبع هو لغة عقل كاتبه قبل أن يكون لغة لسانه وقلمه ، وأعني منازعه في قلب حقائق المعرفة المعلومة وبعث صورها وتجلية فقهها لها وغير ذلك مما لو تأملته اهتديت إلى وصفه .

حرص عبد القاهر على أن يظل علم النحو قائماً على ما أقامه عليه الأئمة بحدوده ورسومه ، ثم اقتبس من هذا النحو قبسات أضاء بها جانباً آخر من جوانب اللغة من حيث هي تراكيب دالة على خافيات المعاني .

وهذا هو موقفه الثاني الذي يختلف تماماً عن موقفه الأول ، لأنه هناك نظر في التراث النحوي فوجده حافلاً محيطاً باللغة كما بينا فاكتمى بالتحليل والشرح والترجيح . ثم نظر في التراث البلاغي الذي بين يديه فوجده إشارات ، وكلمات مبهمة تنطوي على معارف كأنها الأجنة في بطون الألفاظ فأملى عليه

ذلك موقفاً عقلياً مختلفاً تماماً عن موقفه من النحو ، واسمعه وهو يصف لك تجربته في أولى خطواته على هذا الدرب ، وكيف كان يقف ملتاعاً يتلدد من الحيرة وهو مستغرق في تأمل ما بين يديه من كلام الأئمة ليستخرج منه حقيقة يطمئن إليها عقله وكيف كان يكابد في ذلك .

يقول : « ولم أزل منذ خدمتُ العلم أنظر فيما قاله العلماء في الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وفي بيان المغزى من هذه العبارات وتفسير المراد منها ، فأجد بعض ذلك كالرمز والإيماء والإشارة في خفاء ، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيئ ليطلب وموضع الدفين لبحث عنه فيخرج ، وكما يفتح لك الطريق لتسلكه وتوضع لك القاعدة لتبنى عليها » .

وهذا النص يصف لنا طريقة عبد القاهر منذ حدوثه وكيف كان يفكر وكيف كان يقرأ .

تأمل قوله : « منذ خدمتُ العلم .. انظر .. بيان المغزى ... تفسير المراد... » تجد هذا الطالب كلفاً باستخراج حقائق المعرفة من مغارزها وتجليه أوصافها وحدودها .

تأمل النص مرة ثانية ؛ تجد فيه ضرورياً ثلاثة من المعارف البلاغية كانت هي تراثه الذي يعمل فيه ؛ ضرب سكت عنه ودلَّ عليه بكلمة « بعض » في قوله : « فأجد بعض ذلك » وهذه الكلمة تفيد أن غير هذا البعض ليس داخلاً في الوصف اللاحق وهو الرمز والإيماء والإشارة في خفاء ، وغير داخل أيضاً في البعض الذي وصفه بأنه كالتنبيه على مكان الخبيئ ليطلب .

وأحسب أن هذا القسم الذي سكت عنه واكتفى بالإشارة إليه هو « علم البديع » وبعض مباحث « علم البيان » ، وقد اتسع كلام العلماء قبل عبد القاهر في التشبيه والاستعارة والكناية وأبواب البديع ، وكان عبد القاهر يعوّل على كلام مَنْ سبقوه في مباحث بيانية مهمة مثل الفرق بين الاستعارة والتشبيه ، ومثل تحديد الاستعارة وأن المعوّل عليه فيها نقل اللفظ ، ولم يكن كلام العلماء في هذا ومثله رمزاً ولا إشارة .

ثم ماذا أراد بهذين الضربين ؟ الضرب الذي هو كالرمز والإشارة في خفاء .
والضرب الذي هو كالتنبيه على مكان الخبيئ يُطلب ؟
أعتقد أن تمييز هذين الضربين ليس أمراً متعذراً وإن كان في حاجة إلى
مزيد من المراجعة ، ويمكن أن ندل الآن على شيء من ذلك ليكون كالتنبيه
على غيره .

ويترجح أن يكون من الباب الذي هو كالرمز والإشارة في خفاء قول سيبويه
في التقديم : « إنهم يُقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى » .
لأن هذه الكلمة مبهمة ومتسعة ، وقد استل عبد القاهر منها باب التقديم كله
سواء في الاستفهام أو في النفي أو في الخبر المثبت . وهذه التراكيب الثلاثة
يرجع تقديم ما قُدّم فيها إلى أنه الأهم لأنه المقصود بالسؤال أو بالنفي ،
وسوف نبين ذلك .

كما يترجح أن يكون خلاصة كلام أبي علي الفارسي في « إنما » من باب
الإشارة إلى مكان الخبيئ يُطلب ، وذلك لأن الفارسي انتهى عند القول بأن
« إنما » متضمنة معنى « ما » و « إلا » .

وقد نظر عبد القاهر في هذا فوجده منطوياً على إشارة هي أن ثمة فرقاً بين
« إنما » و « ما » و « إلا » لأن كون الشيء متضمناً معنى الشيء لا يعني أنه هو ،
ومن هنا بدأ عبد القاهر يتلمس الفرق بين التركيبين وكانت حصيلة هذا البحث
هي باب القصر لأن أهم ما فيه هو الفرق بين أدواته .
وهكذا ...

ولو أن عبد القاهر اطلع على تراث أرسطو لذكره في هذا المقام الذي
وصف فيه خيوط المعرفة البلاغية الأولى التي ترامت إليه والتي صاغ منها علمه ،
وليس ذكر أرسطو مما كان يتحاشاه علماؤنا وقد ذكره الجاحظ كثيراً في غير
سياق تحليل اللّغة والكشف عن أسرارها ، وكان عبد القاهر شديد الحفاوة
بالجاحظ .

ثم إن بلاغة اليونان لم تكن رموزاً وإشارات ، وإنما شرح أرسطو مسائلها ،
وفصل أبوابها .

وكان عبد القاهر زكي القلب مستنير العقل ، وكان كثيراً ما يفتن إلى
الظواهر الأسلوبية التي ترجع في اللغة إلى طبع الإنسان ، أو كما قال : إلى
ما هو « معقول متعارف عليه في طبقات الناس وأصناف اللغات » كما كان
يشير إلى الظواهر التي هي مقتبسة من طبيعة اللغة وطبيعة الجنس الذي تمثل
خصائصه ، وهذا موطن يدعو إلى ذكر اليونان وبلاغتهم ، ولم يكن السطو على
علوم الآخرين ثم كتمان ذلك كتماناً مريباً من خلق عبد القاهر ، وأقف هنا
وقفة قصيرة أخرج بها عن السياق وهي أن الدكتور طه حسين الذي رمى هذا
العالم المتميز بهذه البائقة - أعني السطو على تراث أرسطو ثم كتمان ذلك -
هو الذي سقط في خسيصة السطو سقوطاً بشعاً منكراً في كتابه « الشعر
الجاهلي » الذي كان صورة منكرة لمقالة « مرجليوث » ، وقد فتح الدكتور طه
بذلك باباً من أبواب الشر الماحق في حياتنا الفكرية ثم اتسع هذا الباب ، وقد
وصف الأستاذ محمود محمد شاكر باب الشر هذا وصفاً دقيقاً أميناً ، ويحرص
بعض الكتّاب على تبرئة ساحة الدكتور طه من هذا السقوط الوخم ، وآخر هذه
المحاولة تلك المقالات التي نُشِرت في جريدة « الأهرام » معتمدة على ما كتبه
« مرجليوث » من أن الذي انتهى إليه الدكتور طه في شأن الشعر الجاهلي لم
يكن سطوً على كلامه ، وإنما هي نتائج الدرس الذي انتهى إليه الدكتور طه كما
انتهى إليه « مرجليوث » ، وأغفل أصحابنا دلالة كلام « مرجليوث » وأنه يؤكد
به ما ذهب إليه من الطعن الخبيث في الشعر الجاهلي ، وهذا عنده أهم من أن
يقال إن طه أخذ مقالته في هذا الشعر .

ولسنا نشك في أن للدكتور طه حسين من الجهود ما لا يجوز دفعه ، وإذا
كان من الخطأ أن ننظر إلى الرجل من خلال هذه الكبوات ، فإنه من الخطأ
أيضاً أن نسكت عنها فضلاً عن أن ندفع عنها من غير برهان بين .

ثم أعود إلى بيان خطوات عبد القاهر فأقول : وقف عبد القاهر عند مقالة سلفه وجعل ذلك بداية طريقه ، وهذا سديد جداً - وهو كاشف كشفاً مبيناً عن مصادر عبد القاهر - ووجد المعول عليه في هذا الباب « أن هنا نظماً وترتيباً وتأليفاً وتركيباً وصياغةً وتصويراً ونسجاً وتحبيراً » .

وهذه الألفاظ لا تكشف حقائق ظاهرة ، ولم يكن عبد القاهر يقبل الاكتفاء بما تدل عليه الألفاظ من غوامض المعرفة ، وتحدثه في النفس من صور لهذه المعارف ينقصها التحديد المفصل ، وكثيراً ما ترضى عقولنا بما ترسله هذه الألفاظ وأمثالها من إيهام ، ونرسلها أحياناً في دروسنا وكتبنا ، ويرضى طلابنا بضبابها كما رضينا نحن ، وهذا كله ضار لأن تحديد معاني الألفاظ من صميم العمل العلمي . ولعبد القاهر في هذا السياق كلمة جيدة ذات لغة قوية تؤكد بحسم ضرورة تحديد معاني الألفاظ ، وتجلية حقائق المعرفة ، والبعد بها عما يلتبس ، ويؤكد أن هذا شيء في طبع النفس ، وفي سوس العقل ، وبذلك يطرح عن الحياة الأدبية هذا الضباب واللبس الذي صار في السنوات الأخيرة سائراً « عصرياً » يتستّر وراءه الفارغون و« المهوشون » .

يقول عبد القاهر : « إنَّ التوق إلى أن تقر الأمور قرارها ، وتوضع الأشياء مواضعها ، والنزاع إلى بيان ما يشكل ، وحل ما ينعقد ، والكشف عما يخفى وتلخيص الصفة حتى يزداد السامع ثقة بالحجة ، واستظهاراً على الشبهة ، واستبانة للدليل وتبييناً للسبيل شيء في سوس العقل ، وفي طبع النفس إذا كانت نفساً » .

وكانت خطوات عبد القاهر في بيان ما يشكل ، وحل ما ينعقد ، والكشف عما يخفى ، هي تحليل هذه الألفاظ التي عليها المعول « النظم والترتيب والتأليف والتركيب .. » .

وهذه هي الخطوة الأولى التي تلتها خطوات تنكشف كل واحدة منها تلو الأخرى ، وهذه الألفاظ تقع في وصف الكلام على سبيل المجاز لأنه ليس في الكلام نظم حقيقي ، إذ النظم الحقيقي هو نظم الدر في السلك ، وهكذا بقية

هذه الألفاظ ، فالصياغة للذهب ، والنسيج للثوب ، والتصوير من الصور المعروفة .

ولكي نتبين مراد العلماء بها في وصف الكلام ، لابد أن نعود بها إلى معانيها التي تجري عليها في أصل الوضع ، وأن نتفهم المراد بنظم الدر ، وأنه ليس توالي الحَبَّات في السلك ، وإنما هو نظم يراعى فيه حال المنظوم من حيث أحجام المفردات ، وأشكالها ، وأصوائها ، ومواقعها ، وتشكيلاتها ، وتعليقاتها ، وهذه الاعتبارات هي التي بها يكون عقدٌ أفضل من عقدٍ ، مع اتحاد النوع والمقدار .

وهكذا النسيج لابد أن نعلمه علم مَنْ يعلم كل خيط فيه ، وكيف تختلف أنواع هذه الخيوط ، وأوصافها ، ومداخل بعضها في بعض ، وكيف تكون هذه المداخلات على أوضاع مختلفة ، وأحوال متعددة ، وغير ذلك مما يدخل في نسج الثوب ، ويفضل به ثوبٌ ثوباً ، وتتفاوت فيه مراتب الفضل ، والأمر كذلك في التصوير ، والنقش ، والصوغ ... إلى آخر هذه الألفاظ التي عليها المعمول .
وهذه هي الخطوة الأولى ..

والخطوة الثانية العودة إلى الكلام الذي نقل أهل العلم إليه هذه الألفاظ ، ولابد أن يكون في الكلام شيء يشبه نظم الدر ، وصياغة الذهب ، ونسج الثوب ، وتصوير الصور ، والكلام ألفاظ تتوالى ، ولابد أن يكون وراء تتابعها هذا نظام ، كما أنه لابد أن يكون في حَبَّات العقد نظام ، والذي يتكلم بألفاظ لا نظام لها يكون كالذي يعد الحصى يتبع الواحدة الأخرى لا على وجه من وجوه القصد ، كالذي يجري ألفاظ اللغة في النطق لا على وفق نظام من الفكر ، ولابد أن يكون في الكلام شيء يشبه النسيج ، وقوامه الروابط الدقيقة التي بين الخيوط ، ومثلها الروابط الدقيقة التي بين الألفاظ ، ولابد أن تكون هذه الروابط بين الألفاظ قابلة للتنوع والتعدد ، كما هو الحال بين الروابط القائمة بين الخيوط ، ولابد أن يكون وراء التنوع في الروابط تفاوت في المزية ، ودرجات الفضل ، وهكذا وضع عبد القاهر يده على الأمر المهم وهو أن قوام الكلام هو الروابط ،

والنظام ، وأن ذلك يتعدد تعددًا واسعًا ، ويتباين ، ويتكاثر ، وهذه حصيلة جيدة ، لأنها رأس الأمر في كتاب «دلائل الإعجاز» .

ثم وقف عبد القاهر بعد ذلك يراجع ويتأمل ، ويرى أنه لا يجوز لنا أن نكتفي في تحليل بلاغة الكلام بمثل قولنا : كلام جيد النظم ، دقيق الصوغ ، دقيق النسج ، لأن ذلك كقولنا : هذا درُّ جيد النظم ، وخاتم دقيق الصوغ ، وثوب دقيق النسج ، وهذا الكلام لا يُعد علمًا يُلْتَفَت إليه في نظم الدر ، وصياغة الذهب ، وتحبير الثياب ، كذلك قولنا : جيد النظم ، دقيق الصوغ ، لا يُعد علمًا يُلْتَفَت إليه في نقد الكلام .

وهذا الموقف الذي ينتقل فيه فكر عبد القاهر بين أحوال نظم الدر ، ونسج الثوب ، وصوغ الذهب من جهة ، وأحوال نظم الكلام ، ونسجه ، وصوغه ، من جهة أخرى ، كان موقفًا بالغ الأهمية ، والخصوبة ، لأنه هُدي إلى معرفة الخصوصيات التي قامت دراسته بعد ذلك على مسائلها وأبوابها ، وكانت هذه الأحوال ، والخصوصيات ، من أهم ما يُتَوَقَّع عبد القاهر إلى معرفته ، بل ويتحرق في طلبه ، ولم يكن هذا مدروسًا في كلام مَنْ سبقوه ، وإنما هي إشارات كما ترى في الكلمات التي عليها المعوّل ، وبقي عبد القاهر واقفًا عند هذه الكلمات يضرب بعقله في إبهامها لعله يُضِيء الطريق إلى الخبيئ في مضمورها .

يقول عبد القاهر :

« ولا يكفي أن تقولوا : إنه خصوصية في كيفية النظم ، وطريقة مخصوصة في نسق الكلام بعضها على بعض ، حتى تصفوا تلك الخصوصية ، وتبينوها ، وتذكروا لها أمثلة ، وتقولوا : مثل كيت وكيت ، كما يذكر لك مَنْ تستوصفه عمل الديباج المنقش ، ما تعلم به وجه دقة الصنعة ، أو يعملها بين يديك حتى ترى عيانًا كيف تذهب تلك الخيوط وتجيء ؟ وماذا يذهب منها طولًا ، وماذا يذهب منها عرضًا ، وبِمَ يبدأ ؟ وبِمَ يُثْنِي ؟ وبِمَ يُثَلِّث ؟ وتبصر من الحساب

الدقيق ، ومن عجيب تصرف اليد ما تعلم معه مكان الحدق ، وموضع الأستاذية» .

الحقيقة التي يسعى عبد القاهر نحوها ويطرق على بابها هي كشف الأوضاع التركيبية التي تتنوع وتختلف بتنوعها درجات الكلام في الفصل .

وتأمل قوله : « حتى تصفوا تلك الخصوصية وتبينوها وتذكروا لها أمثلة » تراه واقفاً على باب علم مغيب مسدولة حوله الأستار وهو بهذا الإلحاح يُنبّه إلى هذا الخبيئ المغيب ، ووصف الخصوصية وبيانها وضرب الأمثلة لها هو خلاصة ما في « دلائل الإعجاز » وما سمي بعد عبد القاهر بـ « علم المعاني » .

وأجدني وأنا أمتهد الطريق إلى معرفة مصادر عبد القاهر مرتبطاً بهذه النقطة المهمة لأنها وقفة كشفت عن وجه علم جليل ليس في علوم اللغات مثله ، كما يقول شيخنا الأستاذ محمود محمد شاكر ، ثم هي استخراج من اللغة ومن كلام السلف وهذا مذهب ، ونقل علوم الآخرين مذهب آخر ، والمذهبان لا يلتبسان عند أهل هذا الشأن .

قلت : إن مباحث علم المعاني تكاد تسمع غمغماتها من تحت هذه الكلمات : « خصوصية في النظم وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض » وهذه الكلمات لم يكن هو الذي استخرجها لأنها كانت دائرة قبله ، تأمل قوله : « ولا يكفي أن تقولوا ... » إلى آخره . تجد كلامه صريحاً في أنها كانت شائعة إلا أن عبد القاهر وقف عليها يقدها وينبّه إلى إبهامها وإلى ما وراء هذا الإبهام من مجال فسيح يحتاج إلى تفسير ووصف وبيان وضرب أمثلة .

وكان عمل عبد القاهر في تحليل الكلمات التي عليها المعول . وفي إلحاحه على ضرورة تفسير العبارات وإزالة إبهامها مثل « خصوصية في كيفية النظم ، وطريقة مخصوصة في نسج الكلام » ... إلى آخره . أقول : كان عمله هذا مقدمة لكلام جليل حدّد فيه المراد بالنظم تحديداً علمياً محكماً .

وقد اختار عبد القاهر كلمة «النظم» من بين الكلمات التي عليها المعوّل - أعني النظم والترتيب والتأليف والتركيب والصياغة والتصوير - ، ولا أعرف مزية ظاهرة لهذا اللفظ «النظم» تجعله أولى من بقية الألفاظ ، وربما كان لفظ «الصياغة» أكثر ثراء في الدلالة على تنوع الروابط ودقتها وأثرها ، والذي أغرى عبد القاهر بلفظ «النظم» هو شيوعه وكثرة تداوله عند من سبقوه ، فقد جعله الجاحظ الأصل الذي احتج له في كتابه «الاحتجاج لنظم القرآن» . كما ذكره القاضي عبد الجبار وغيره .

ويظهر من كلام عبد القاهر الذي قدّم به لتعريف «النظم» أنه كان مصطلحاً غالباً في زمانه ، وأنه يتعلق به التحليل والتذوق والحكم في الأدب ، ولا شأن لما يتضمنه الشعر من حكمة وأدب ، وإنما الشأن كله لهذا النظم .

ولما رأى عبد القاهر هذه الحفاوة بهذا المصطلح كلف بطول ملاسته والتفكير فيه وتحليل معناه ، تأمل هذه التقلبات الغريبة التي كان يُقلّب هذا المصطلح عليها ليقع منها على الوجه المقصود ، تأمل ما قاله في الفرق بين قولنا : حروف منظومة ، وكلم منظومة ، وكيف كان يحتفل لبيان هذا الأمر البين وهو أن نظم الكلمات وراءه أمر عقلي يقتضى ترتيب هذه الكلمات في النطق ، وليس نظم الحروف في الكلمة قائماً على أمر عقلي ، فلو أن واضع اللغة وضع «ربض» مكان «ضرب» لاستقام له ما أراد ، ثم يستشعر المزيد من الرغبة في بيان هذا الأمر البين ، فيفترض أننا لو خلعنا من ألفاظ اللغة دلالاتها وأبقيناها أصواتاً فارغة لما كان هناك ما يقتضي لها ترتيباً خاصاً .

وهذا في تقديرنا ليس من فضول الفكر ، وإنما هو وقفة جهيرة عند النظم الذي عظم العلماء شأنه وفخموا أمره ، وتقلب هذا المصطلح على كل وجوهه حتى نقع على الوجه الذي أراده العلماء حين وضعوه بهذه المثابة .

وأعتقد أن وقفة عبد القاهر عند النظم وبيان مبهمه وتفصيل مجمله وعد مسأله كان فتحاً باهرًا في تاريخ هذا العلم لأنه أساس علم عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، إذ هو المعنى الكلي الجامع لما عُرِفَ بعد أبواب «علم

المعاني» الثمانية ، تلك الأبواب الجليلة في فقه هذا اللسان الشريف ، وأحسب أن اللحظة التي انفتحت فيها لعبد القاهر تعريف النظم كانت اللحظة التي انفتحت له فيها باب علمه الذي صار به في الناس إماماً ، وكانت حفاوة عبد القاهر بكلام سلفه هي القبس الذي أضاء له طريق علم جديد ، لا يزال في علوم العربية متفرداً ، وكان عبد القاهر حريصاً على بيان ذلك .

تأمل قوله بعدما وصف عناية العلماء بأمر النظم ، وبتهم الحكم بأنه الذي لا تمام دونه ، ولا قوام إلا به . إلى آخر ما وصف بلغة حاسمة بينة قال : « وما كان بهذه المثابة كان حري بأن توظف له الهمم ، وتوكل به النفوس ، وتحرك له الأفكار ، وتستخدم فيه الخواطر » .

وهذا الذي ذكره من إيقاظ الهممة وانصباها نحو الشيء ، وجمع الفكر فيه ، وحبس الخواطر عليه ، هو سبيل إزالة الحجب عن ينابيع المعرفة الجديدة الباهرة .

وقد كتب عبد القاهر بعد هذا عدة صفحات ، كانت تحت مغارس ألفاظه فيها فصول ضافيات في دقائق فروق الصياغة .

تأمل لغته في تحديد معنى النظم تجدها دالة على جهد شاق يتحرى وجه الصواب في إزالة إبهام هذا المصطلح .

يقول : « إنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولنا : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ... إلى آخره . وقد ذكر هذا بعد الوقفة الطويلة العميقة الساطعة التي أشرنا إليها ورأيناه فيها رجوع إلى المعنى الحقيقي لكلمة النظم ، وأنها نظم حبات الدر ، وأنه لا يكون نظماً كيفما اتفق ، وإنما فيه اختيار ومراجعة ، وأنه لا بد أن يكون الأمر كذلك في نظم الكلام ، وأنه

يستحيل أن يكون المراد ضم لفظة إلى لفظة ، من غير نظر إلى ترتيب المعاني... إلى آخر ما قال مما تراه فيه يطرح مفاهيم خاطئة ، ومتعجلة لمعنى النظم ، ثم يقف ليقول : « إِنَّا لَا نَعْلَمُ شَيْئًا يَبْتَغِيهِ النَّاضِمُ... » فيدل على المعنى الصحيح لهذا المصطلح بعبارة لا يقولها عالم إلا بعد تفتيش ومكابدة ، وليست هذه عبارة مَنْ ينقل معارفه عن مصادر ، وإنما هي عبارة مَنْ يستخرج حقائقه من ينبوعه ، بعد ما أدمى أظافره في البحث عنها ، قلت : إن هذه الصفحات غرس عبد القاهر تحت كل نقطة فيها باباً من أبواب المعرفة ، وعُد إلى النص الذي اقتبسناه في فروق الخبر ، واذكر أن كتاب « دلائل الإعجاز » بُني على بيان الفروق ... الفرق بين تقديم اللفظ وتأخيرهِ ، الفرق بين ذكره وحذفه ، الفرق بين تعريفه وتنكيره ، الفرق بين مجيء الواو وتركها ... وهكذا .

والذي ذكره عبد القاهر هنا في فروق : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ... إلى آخره ، كلام مجمل عاد إليه بالتفصيل شارحاً دقائق المعاني الفارقة بين صيغة وصيغة ، مؤكداً حقيقة مهمة هي أن هذه التراكمات على كثرتها واتساعها وإن اتفقت في الدلالة على معنى عام ، هو : انطلاق زيد ، إلا أنه ليس فيها صيغتان تتفقان ، وإنما كل واحدة فيها شيء ليس في الأخرى .

وقد دار كلام العلماء بعده في هذه المسائل على كلامه مع شيء من التصنيف والتحديد ، وهكذا القول في الشرط والحال ، والجمل التي تسرد بعاطف ، أو بغير عاطف ، والتصرف في التعريف ، والتنكير ، والتكرار ، والإضمار ... إلى آخر ما أجمل في تلك الصفحات المشرقات .

قلت : إن هذا البحث مدخل في دراسة مصادر عبد القاهر ، وترى أننا ندل على رجوعه إلى تراث سلفه ، ثم إعمال عقله في هذا التراث ، ودوام قدحه وطرقه ، وهذه الطريقة هي التي كشفت له ملامح الطريق الذي سار فيه ، وهذا شيء والاقتباس من مصادر الآخرين وصياغة معارفهم شيء آخر ، والأمران مختلفان جداً . فرق كبير بين ما تراه تحت السطور من جهد مبذول في استخراج المعرفة ، وجهد مبذول في تحصيل المعرفة .

ولا أجد في الأغاليط الجارية في حياتنا الفكرية أغلوطة عارية شوهاء
كتلك التي ترمي هذا الإمام الجليل المنقطع المبدع بأنه تلميذ لليونان ،
وشيوعها يعني فقد الإحساس بطبع العقل المبدع ، وهذه بلوى .

وواضح أن الفروق التي كشفت جَوْهرها معانُته في تحديد معنى النظم
والتي هي قاعدة هذا الكتاب أمر مقتبس من جوهر العربية ومستمد من
أصلابها لأنه نظر في صياغاتها وتحديد الفروق بين الصيغ .

وبقي في هذا البحث أن أشير إلى طريقة بحث مصادره في المسائل التي لم
يبق في كتابه بعد تحديد معنى النظم إلا هي ، وأعني بها مباحث التقديم
والحذف والقصر ... إلى آخره .

وهذه المباحث هي التي قصد إليها بقوله : « واعلم أن ههنا أسراراً ودقائق
لا يمكن بيانها إلا بعد أن نقدّم جملة من القول في النظم وفي تفسيره والمراد
منه »^(١) .

وإنما كان تفسير النظم أمراً لازماً قبل الحديث في هذه الأبواب ، لأنه منها
بمثابة الأمر الكلي الجامع لها ، وهي منه بمثابة الأبواب الشارحة لهذا المعنى
الكلي .

وقد ذكرتُ في دراستي لقصيدة « القوس العذراء » أن عبد القاهر بنى بحث
التقديم على عبارة من عبارات سيبويه لا تتجاوز سطرًا واحدًا ، وأريد الآن أن
أفصّل هنا ما أجملته هناك .

ويرى قارئ « دلائل الإعجاز » أن عبد القاهر غالباً ما يُجمل في أول الباب
الذي يكتبه خلاصة ما قاله أهل العلم ، ثم يبيّن ببراعة ونفاذ وسعة علم أن هذا
الباب في متصرفات العربية شعراً ونثراً أوسع وأغزر من هذه المقالة
المختصرة . ثم يبدأ في استخراج حقائق جديدة ، وهذا مسلكه في الأبواب كلها ،
وهو مسلك من يؤسس معرفة ، وليس مسلك من يشرح كلام غيره ، ثم هو

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٠ .

مسلك مَنْ يحرك تراثه من داخله ، ويدفع المعرفة خطوة جديدة على دربها ، وليس مسلك مَنْ يقتبس من تراث الآخرين ، ويلصقه بتراثه ، أو يداخله فيه ، ويزعم أنه عالم أو مجدد . هذا كذب أبواه ضعف الحاسة الناقدة عند جمهور الدارسين .

وهكذا مضى في باب التقديم ، أشار إلى سعة هذا الطريق وغازاته ، وأنه لا يزال « يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء ، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان » .

وهذه الإشارات الدالة على أهمية الطريقة من طرائق مباني العربية اعتاد أن يذكرها في مقدمات الأبواب ، كقوله في الفصل والوصل : إنه من أسرار البلاغة « ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلص ، والأقوام طُبِعوا على البلاغة وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم به أفراد » ، تأمل هذا الكلام وأحكم فهمه .

وقوله في باب الحذف : « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين » ... وهكذا ، وكل ذلك يدل دلالة ظاهرة على أن عبد القاهر كان ينظر في الشعر كما كان ينظر في كلام العلماء ، بل إنه كان يتدبر الشعر وتراكيب الكلام أكثر مما كان يتدبر كلام العلماء ، وكان يجمع شواهد كثيرة ويدرسها ، ويتأمل دالاتها ، حتى تعظم عنده وتكثر في عينيه . ثم يكتب هذه المقدمات وهي بين يديه ، وراجع هذه الإشارات الجامعة تدلك دلالة ظاهرة على أن طريق الرجل هو تفقد الشعر ، ثم تفقد النمط من أنماط التراكيب ، في صبغ شعرية متعددة ، وكان هذا مما يجعل الباب غزيراً بين يديه . وحاول أن تسلك هذا الطريق في دراستك البلاغية لأنه كما ترى طريق العلماء .

وهكذا مضى في التقديم وجمع قدرًا من صيغه ، وأعمل فيها النظر ، فاستخرج منها دقائق معان ، وكشف اللثام عن لطائف ، وتأمل قوله : « ولا يزال يفتر لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، وقد اعتدنا ألا نقف عند مثل هذا مع أن فيه إشارة إلى أنه لم يقع على دلالات التقديم في الشواهد التي يتأملها وهو يكتب إلا بعد مراجعة ، دلَّ على ذلك قوله : « يفتر » أي ينكشف بعد غطاء ، ويسفر بعد احتجاب ، وقوله : « يفضي بك إلى لطيفة » ، أي أنه لا يقع على اللطيفة من أول النظر ، وإنما يفضي به أي يسير في الطريق ويقطعه ثم ينتهي إلى اللطيفة .

وهكذا تأمل بقية عباراته لتنتهي إلى حقيقة واحدة وهي أن الشيخ رحمه الله كان يفرغ وقته وجهده في تحليل تراكيب الكلام ، وأنه كان يتأمل ذلك طويلاً ، وأن هذا التأمل كان ينتهي به إلى تكاثر صورها ، ومعانيها ، وطرائقها ، وهذا كله هو الذي يدعوه إلى القول بأنه باب متسع وأن محاسنه لا تحصى ، وحسبك في هذا أن تدرس التقديم في قصيدة فتجمع صورته ثم تصنفها ثم تبحث أسرارها .

نظر عبد القاهر في باب التقديم الذي هو جَمُّ الفوائد ، كثير المحاسن ، فوجد ما قالوا لم يزد عن قول سيبويه : « إنهم يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعني » هذا هو الغرس الأول لهذا الباب ، ثم إن النحاة بعد سيبويه أضافوا إلى هذه الفكرة إضافة محدودة لم تزد على ذكر مثال يوضحها ، لأن سيبويه أطلقها هكذا خرساء من غير أن ينطقها بمثال ، وما زاد ورثة علم سيبويه من شيوخ النحو على أن قالوا : إن عناية الناس قد تتعلق بوقوع فعل معين على مفعول معين ، من غير أن تتعلق عنايتهم بالذي وقع منه الفعل ، وفي هذه الحالة يبنى الكلام على تقديم المفعول ، فيقال : قتل الخارجي فلان .

وقد عقب عبد القاهر على هذا بقوله : « وهذا جيد بالغ » فأغرى طلاب العلم به ، ثم أشار إلى أن المسألة بعد ذلك تبقى منظوية على تفاصيل دقيقة ، لأننا يجب أن نبين وجه العناية في كل كلام قُدِّم فيه لفظ ، وهذا يفتح باباً

متسّعاً ، لأن الجواب يتطلب الوعي الدقيق بالسياق الذي اقتضى تقديم هذا اللفظ ، وجعله موضع عناية واهتمام ، وليس هذا بالأمر الهين ، ثم إننا وإن كنا أمام قاعدة عامة إلا أن ميدانها الذي تُدرس فيه هو تحليل الشعر والأدب وهي قاعدة خرساء - كما قلت - ما لم تندس في هذا الميدان ، ثم إن كل شاهد يُعد قضية مفردة لا سبيل في تحليله إلى القول المجمل ، وإنما ينظر إلى خصوصياته الخاصة ، وتستخرج دلالة التقديم فيه ، وهي مرتبطة بذلك ، وهذا لو أحكمناه يصير به كل نص من النصوص مقتضياً دراسة تبحث مواقع الكلمات فيه ، ولماذا تنزلت كل لفظة في منزلها الذي تنزلت فيه ؟ وإلى أي مدى أصابت ، وتمكنت ، وتلاقت ، وتناسقت مع صواباتها ، وحين يكون ذلك مرتبطاً بترتب المعاني في النفس ، ومنتزلاً في اللفظ على منازلها هناك تجد الأمر يدخل بنا في صميم بحث المعاني وترتيبها ، وبناء ثانٍ منها على أول ، وثالث ورابع ... وهكذا ، وبذلك ينغل هذا البحث في صميم البنية الأدبية قصيدة أو رسالة ، نعم إننا ونحن نبحت هذا الأسلوب في الشعر والنثر لا نتوقع أننا سنجد حكمة بيانية وراء كل لفظة قُدمت ، وإنما سنجد هذه الحكمة وراء بعض الكلمات التي تقدمت لتومئ بتقديمها إلى أن مدلولها له علاقة بنفس القائل ، أو علاقة بالمعنى الذي تقدمه ، وأن الكلمات تتنادى تنادياً خفياً ، تدعو به السابقة اللاحقة ، فإذا أجابتها وتهادت في موقعها ، تناسق الكلام ، وتواءم ، وتأنس ، وإذا وقعت غيرها في موقعها لم تتمكن ولم تتألف ، وإنما تبقى غريبة ، منفردة ، تقول : يخوض بحراً ماؤه نعه ، فتجد كلمة « ماؤه » تأنس بكلمة « بحر » ، ولو قلت : « نعه ماؤه » لنبا الكلام ، وهكذا تقول : « رأيت أسوداً غابها الرماح » فتتلاقى كلمة الأسود مع كلمة الغاب ، ولو قلت : رماحها الغاب ، لاختل النسق ، وهذا من تنبيهات العلامة سعد الدين في « المطول » . وهو من الكلام النفيس يكشف عن تناغمي الكلمات وتهامسها وكيف تكون هذه أمسّ رحماً بتلك .

ثم إن بحث التقديم لا ينبغي أن يقف عند حدود الكلمات في الجملة ، وإنما يجب أن يتناول ترتيب الجمل في الفقر ، ثم ترتيب الفقر في النسق ، وهكذا تجد باباً جليلاً في بحث ترتيب المعاني ، وتناميها ، وبيان مواقعها ، وكيف تتفق ؟ وكيف تختلف ؟ وبيان ذلك في سورة ، أو قصيدة ، أو رسالة ، محتاج إلى أناة ، ودقة ، ولطف نظر ، ووفرة طبع .

ويجب أن يكون ذلك جزءاً من منهج الدراسة البلاغية ، وبذلك نكون حققنا ما أشار إليه الشيخ ، وقد ذكرتُ أن ذلك كله أوماً إليه عبد القاهر في قوله : « إنه ينبغي أن يُعرف في كل شيء قُدِّم في موضع من الكلام ، مثل هذا المعنى ، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير » .

واعتقد أن الباب الأوسع في الدراسة البلاغية لا يزال مغلقاً ، أعني به التنوع والافتنان الذي ليس له غاية ، والذي تقع عليه الفنون البلاغية في الشعر والنثر ، تأمل بحث الاستعارة في كتب البلاغيين ، تجده مع تنوعه ، وسعته ، محدوداً ، ثم تأمل رحابة درس الاستعارة حين تتناوله في الشعر والنثر ، وهب أنك تريد استعارات المتنبى مثلاً ، أي مادة تراها بين يديك ؟ وأي تنوع ؟ وأي افتنان ؟ والمهم أن تُحكم خطة البحث ، لأن البحوث التي من هذا النوع تعتبر إحكام الخطة فيها أصلاً لصلاحها ، تأمل مثلاً مجالات المعاني التي كثرت فيها صور الاستعارة عنده ، مثل المرأة ، وأوصافها ، والمشاعر المتعلقة بها ، والشوق والنحول ، وكثرة الأسفار ، وقلق الرواحل ، وغير ذلك من المعاني التي تتردد في شعره ، ثم سجّل صور الاستعارة في هذه الأبواب ، ثم ادرس هذه الصور ، وكيف تنوّعت ، واختلفت ، وحدّد الفروق التي بينها تحديداً دقيقاً ، والتمس في سياق القصيدة المناسبة بين هذه الصورة ، وبين هذا السياق ، وهكذا تجد البحث يتسع ، ويغمض ، بل ويتأبى أحياناً إلا على رِيض مرتاض .

وقد نبّه عبد القاهر إلى هذا ، وإلى ما هو أوسع منه ، ولو قرأت أسرار البلاغة بإمعان لوجدت عبد القاهر يطرح صوراً كثيرة ، وخططاً متنوعة ، لأمثال هذه الدراسات .

وكثيراً ما ترى في كتابات عبد القاهر إشارات إلى مباحث بدأ الكلام فيها ، ثم بقيت على الحال الذي تركها عنده .

من ذلك بدايته الباهرة لبحث طرائق تكوينات الجُمْل ، وكيف تتداخل جُمْلَة من الجُمْل في بنية جُمْلَة واحدة ؟ وهذا باب متنوع وجيد ، ثم كيف تترتب المعاني في هذا الضرب من الكلام الذي سماه الباب العالي والنمط الأعظم ، والذي لا ترى سلطان المَزِيَّة يعظم في شيء كعِظَمِه فيه ، وراجع هذا الباب ، وأحكم النظر فيه ، واستخرج نمط التركيب ، وطريقة السبك ، والرصف ، واعلم أن الشرط ، والتشبيه المركب ، والتقسيم ، والمزاوجة ، ليست إلا أمثلة فحسب في فقه طريقة من طرائق البيان لم تُعَبِّد أقلام الكاتبين بعد عبد القاهر جهاتها ، وصورها ، وتفصيلاتها .

وكنْتُ أُنَبِّهُ طُلاب العربية وأنا أقرأ معهم القرآن والحديث والشعر إلى النظر في طرائق تكوينات الجُمْل ، والتعرف على الجُمْل التي طالت ، وكيف تلاحقت فيها اللواحق ، وتداخلت فيها الفروع .

وإذا وضعتَ بين يديك صفحة من كلام الرافعي وصفحة من كلام المنفلوطي ، وأخذتَ تُردِّد النظر فيها محاولاً التعرف على الفرق بين الأدبين من هذه الجهة وحدها ، رأيتَ فرقاً يبدو ظاهراً ، وإن كان وصف هذا الفرق وصفاً دقيقاً يحتاج إلى مراجعة ، وأناة ، وفطنة ، وشدة تنبه ، وهكذا إذا وضعتَ صفحة لأبي العلاء ، وأخرى للجاحظ ، أو الخوارزمي ، وأخذتَ تنقل النظر بين طريقة البناء في الكلامين ، وجدتَ ما يغيريك بمزيد من المراجعة ، والاستخراج ، وهذا باب يتسع وتعظم فوائده ، وكان يجب أن يكون عليه المعوّل في الحديث عن أدب الأديب لأن النظر فيه نظر في صلب صناعة الأدب .

وأدلك أيضاً على قول عبد القاهر في أسرار البلاغة وأن غرضه من كتابه هو « أن يتوصل إلى أمر المعاني كيف تختلف ؟ وتتفق ؟ ومن أن تجتمع ؟ وتفترق ؟ وأفصلُ أجناسها ، وأنواعها ، وأتبع خاصها ، ومشاعها ، وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل ، أو تمكنها في نصابه ، وقرب رحمها منه ،

أو بعدها حين تنسب عنه» ... إلى آخر ما قال ، ثم عليك أن تدلني على موضع هذه المسألة في دراستنا البلاغية . أين الباب الذي ندرس فيه المعاني ، ونحللها ، ونعرف ما بينها من اتفاق ، واختلاف ، ونفصل فيه أجناس المعاني ، وأنواعها ، وندرس فيه خاصها ، ومشاعها .

وكثيرا ما تحثني رغبة في أن أفرد بالدراسة مباحث عبد القاهر التي لم يشرحها البلاغيون المتأخرون الذين كان يعينهم أن يستخرجوا من تراثه - رضي الله عنه - ما يتصل بباني علم المعاني والبيان ، وتركوا بقية تراثه ، ولا يزال جاثماً في مهاجعه ، يطوف القائلون في النقد في زماننا ببعضه ، وهم عجلون وحسبهم أن ينشروا عليه وروداً من الثناء ، أو أشواكاً من الهجاء ، كل حسب ما في وطابه .

أشرتُ إلى أن مصدر بحث التقديم عند عبد القاهر كلمة سيبويه التي ذكرناها ، وكانت من الكلمات التي لها فضل تعلق بنفس عبد القاهر ، لأنه ذكرها في غير سياق التقديم أيضاً ، وهو يتكلم في الصياغات المحكمة التي سبق إليها أصحابها ، ولا تجد في الدلالة على معناها ، أوفى منها ، وقد اقتنصتها عقولهم المكابدة في البحث عن الحقائق في أوليات نشأة العلوم ، وأحكمت الإبانة عنها ، فتداولها العلماء بلفظها .

وأول ما استخرجه عبد القاهر من هذه الكلمة هو تعميمها على كل تقديم ، أي القول بأن كل تقديم لابد أن يكون لفائدة ، وما دام قد ثبت أن التقديم في بعض صورهِ مفيد فلا بد أن يكون كذلك أبداً ، لأنه من الخطأ أن يقال إنه يكون مفيداً في بعض مواقعه ، ويكون توسعة على الشاعر ، والكاتب ، في بعضها ، ثم عمم عبد القاهر هذه القاعدة على كل معاني النحو ، أعني التعريف ، والتذكير ، والحذف ... إلى آخره ، وهذا المعاني وهي أحوال اللفظ أفراداً وتركيباً ترتبط بها دلالات ، وهذا أمر قاطع عند الشيخ ، ثم إن هذه الدلالات المرتبطة لا محالة بهذه الأحوال منها ما يكون موضع مزية ، ومنها ما لا يكون ، فإذا راقك التذكير في موضع فلا يجب أن يكون كذلك في كل موضع ، نعم هو

مفيد في كل موضع ، و الفرق بين الفائدة وبين تعلق المزية ، يعني أن تكون هذه الفائدة ذات مزية تشارك في تحديد طبقة الكلام .

الخطوة الثانية التي خطاها عبد القاهر في تفصيل كلمة سيويه هي بيان العناية والاهتمام في صور التقديم ، مع أنماط الكلام الثلاثة المشهورة ، يعني الاستفهام ، والنفي ، والخبر المثبت ، وقد اهتم بالاستفهام وذكره أولاً لأنه أظهر الصور في الدلالة على الفرق بين تقديم اللفظ وتأخير ، وأظهر ما يكون ذلك في الاستفهام بالهمزة ، والهمزة يسأل بها عن كل جزء من أجزاء الجملة ، « فعلاً وفاعلاً ومفعولاً وحالاً وتمييزاً... » إلى آخره ، ولذلك كان المقصود بها هو ما يليها لإزالة اللبس .

وقد حلل عبد القاهر ترتيب الكلمات في جملة الاستفهام تحليلاً دقيقاً ، لم أقرأه في تراث العربية قبله ، وكان مصدره في ذلك هو جمع ضروب مختلفات من صور الاستفهام ، ثم دراستها ، واستخراج ما بينها من فروق ، فهو مثلاً يريد أن يؤكد لك أن الهمزة إذا دخلت على الفاعل كان المقصود بها ، فيدلك على قوله تعالى : ﴿ ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِغَاهِتِنَا يَبْرَاهِيمُ ﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴿ (الأنبياء: ٦٢، ٦٣) ويستخرج من جواب إبراهيم عليه السلام ما يحقق القول بأن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها ، وذلك أن جواب إبراهيم عليه السلام كان تحديداً لفاعل الفعل ، وهذا يعني أنه فهم أن السؤال عن فاعل الفعل ، وهو ما ولى الهمزة ، ولو فهم إبراهيم عليه السلام أن السؤال عن الفعل لكان له جواب آخر ، وهكذا تكون تراخي المعاني في قلوب المخاطبين وجهاً ومن وجوه تحليل نظام اللغة ، وكان عبد القاهر يعالج هذه التراكمات ، وبين يديه وفرة من شواهد الشعر ، والكلام المختار ، وكما رأيناه يعتبر في استخراج القاعدة ما وقع في فهم المخاطب ، تراه كذلك يعتمد الصور المهملة التي لم يجز بها اللسان لمخالفة القاعدة ، فإذا كان المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها فلا بد من أن تخلو العبارة مما يدل على علم المتكلم بما دخلت عليه الهمزة ، وإلا كان ذلك تدافعاً وتناقضاً ، فليس من كلامهم أن

نقول : أقلت هذا الشعر ؟ أكتبت هذا البحث ؟ لأن الإشارة هنا دالة على وقوع الفعل ، والسؤال عنه دال على أنه موضع الشك ، وهذا باطل ، والوجه أن تقول : أنت قلت هذا الشعر ؟ أنت كتبت هذا البحث؟!

وهكذا أسسَ عبد القاهر التقديم في النفي على علة إهمال الصيغ المهملة ، فإذا قلت : ما أنا قلتُ ، أفاد توجه النفي إلى المقدم أنه المخصوص به ، وما دام النفي مخصوصاً به ، فلا بد أن يكون قد وقع الفعل من غيره ، ولهذا تقول : ما أنا قلتُ ولكن غيري ، ولا تقول : مع أنا قلتُ ولا غيري .

وأريد أن أختتم بحثي هذا بتلخيص ما أردته مع زيادة توضيح . والذي استحكم عندي أن مصادر عبد القاهر لم تتجاوز أمرين : الأول : قيسات من كلام القدماء ، انتقاها ، وأحسن بمضمورها ، ثم اجتهد في تحليل التفاصيل المنطوية وراء هذه المجملات ، وهذا طريق تتسع به العلوم وتتكاثر حقائقها .

الثاني : وفرة من صيغ كلام أهل الطبع في المسألة التي يدرسها ، ثم إعمال ذهنه بصبر ، ومراجعة ، وطول تأمل ، يساعده على ذلك طبع موات ، وعلم غزير .

وبهذا استخرج الأصول التي استخرجها ، وفَتَّشَ كلام عبد القاهر كلمة كلمة ، فلن تجد فيه شيئاً يرجع إلى غير هذين المصدرين .

وسأعرض لك مسألة التقديم في الخبر المثبت ، وكنت أستحسن أن تراجعها في «دلائل الإعجاز» مراجعة مَنْ يحاول أن يتعرف على مخرج الفكرة عند الباحث ، وَمَنْ يتعرف على طريقة حركتها ، وليست مراجعة مَنْ يُحَصِّلُ فحسب ، وقد وَقَرَ في عقولنا أن العلم بالمسألة ينتهي عند تحصيلها ، والحق الذي كان عليه علماؤنا أن طلب علم المسألة يبدأ عند تحصيلها ، وهذا واضح في كثير مما كتبت في هذا البحث ، فإن عبد القاهر كان يبدأ طلب المسألة حين يفرغ من تحصيل مقالة العلماء فيها .

والمهم أنه في بحث التقديم في الخبر المثبت بدأ وبين يديه أمران ، الأول : جملة من شواهد الشعر وكلام أهل الطبع ، بُنيت على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي ، والثاني : كلمة لسيبويه في باب المفعول إذا قُدِّم وبني الفعل الناصب كان له عليه ، وعدى إلى ضميره ، فشغل به كقولك في : عبد الله أكرمت : بنصب عبد الله ، عبد الله أكرمته ، فترفع عبد الله بالابتداء ، والفرق بين الصيغتين هو أنك « إنما قلت عبد الله (بالرفع) فنبهته (المخاطب) ثم بنيت عليه الفعل » .

نظر عبد القاهر نظراً طويلاً في قول سيبويه : « فنبهته » واستخرج منه تأكيد الجملة مع التقديم ، وقد فسّر عبد القاهر هذا التنبيه بقوله : « أشعرت قلبه (يعني السامع) أنك أردت الحديث عنه (أعني المسند إليه) - فإذا جئت بالحديث فقلت : قام ، أو قلت : خرج ، أو قلت : قدم ، فقد علم ما جئت به ، وقد وطأت له ، وقدمت الإعلام به ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المهيأ له ، المطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشد لثوته ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل في التحقيق ، هذا تحليل لكلمة : « فنبهته » وهو كما ترى سعة ، وخصوبة ، وصحة طبع ، ثم هو أصل الكلام في تقديم المسند إليه على الفعل في الخبر المثبت ، وأنه يفيد التقوية ، والتوكيد ، يعني أنه أشد لثوته ، وأنفى للشبهة ، وأدخل في التحقيق .

هذا التحليل مبني على ما تحدثه الألفاظ من أثر في نفس السامع ، وكما كان عبد القاهر يقف عند مغارس الكلمات في نفس قائلها ، تراه يقف عند مطارقها في قلب سامعها .

وواضح أن جملة - الهواجس والخواطر التي تكون مع البداية بالاسم ، لا تكون مع البداية بالفعل ، لأن طرق النفس بالاسم المعرى من العوامل لا يكون إلا بقصد الإخبار عنه .

وأن هذا الطريق إعداد ، وتهيئة لهذا الإخبار ، وأن هذا الإعداد ، إنما هو لحفاوة المخبر بخبره ... وهكذا ، ولو أنك بدأت بالفعل فلن يهيج الفعل في

نفس سامعه شيئاً ، وإنما يعلم السامع أنك ذاكر فاعلاً بعد هذا الفعل لا محالة لأن كل فعل لا بد له من فاعل ، فليس في الكلام ما يُلَفَتُ وَيُنَبَّه ، وبذلك ترى عبد القاهر كما أشرت يقف مع الكلمات ، ومواقعها في نفوس متلقيها ، وأثر هذه المواقع ، أو يتأمل ، ويرصد ، ويرى في لفظة سيبويه فقهاً دقيقاً لا يتناول اللفظة من حيث هي لفظة من غير أن تقع في تركيب ، ولا من حيث هي منتزعة من نفس قائلها ، وإنما أيضاً من حيث هي ضربات ، تتواتر على أجهزة حساسة ، وطبائع يقظة .

وبعد الاستغراق في هذا الأمر ينظر عبد القاهر نظر المُتَبَّث في شواهد الشعر ، والقرآن ، وبين يديه جملة صالحة ، فيرى في سياقات تراكيب هذه الأبنية ما يؤكد هذه الملاحظة النفسية في كلام سيبويه ..

يقول عبد القاهر بعد شرح كلمة سيبويه : « ويشهد لما قلناه من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر ، وتحقيقه له ، أننا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار منكر ... » إلى آخره .

وراجع المسألة ليتحقق عندك ما هو محقق عندي وهو أن عبد القاهر كان يستقي من منبعين ؛ أولهما : إشارات أهل العلم ، مثل لفظة : « فنبهته » التي استحالت في فقه عبد القاهر فكرة فيها سعة ، وفيها خصوبة ، وثانيهما : التأمل في تراكيب كلام أهل الطبع لإدراك قوة الإصابة في إشارات أهل العلم ، وبذلك تتحقق الملازمة في الدراسة اللغوية بين الدعوى والبرهان ، فإذا قلنا : إن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي يفيد التحقيق ، فهذه دعوى يعوزها البرهان ، وحين نُقدِّم كلام أهل الطبع الذين تراهم فيه يجرون هذا التركيب فيما سبق فيه إنكار منكر ، نكون بذلك قد قدّمنا البرهان .

ويلاحظ أن هذا منهج حذر ، لا يقول في اللغة قولاً إلا بعد مراجعة ، وبعد تأكد ، لأن قوانين اللغة تتأسس عليها قواعد شرعية ، ومعان دينية ، لأننا نصطحب هذه القوانين ، ونفسر بها كلام الله ، وكلام رسوله ﷺ ، فنقول في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٤٦) : إن تقديم المسند إليه يفيد تأكيد

الخبر ، فإذا كانت القاعدة التي أسسنا عليها استخراج معنى التوكيد في خبر الآية ليست صحيحة ، نكون بذلك قد كذبنا على الله وأدخلنا في كلامه سبحانه ما ليس في معناه ، وفي هذا ما فيه .

وهذا هو الذي كان وراء حذر علمائنا ، ومراجعاتهم ، وهم يؤسسون أصول العربية ، وليس من المعقول والحال هذا أن تكون بلاغة أرسطو المنتزعة من أصلاب اللغة اليونانية أصلاً لبلاغة تبحث أسرار المعاني الشرعية في كتاب الله الذي نزل بلسان عربي مبين .

ونحن بدورنا نحرص على تثبيت هذا المنهج الحذر ، ونرفض رفضاً باتاً هذه الجرأة التي يقتحمها من لا يعلمون هذا الأمر . نرفض عبث الصغار وإن شابت قرونها .

ونرى أن ضرب هذه العلوم بهذه المقتبسات الشاحبة التي اقتبست من العلوم الغربية ومناهجها ليس إلا ضرباً في أصول الدين ، وأن هذا الدوران الذي يدور به المهوشون من تلاميذ الكبار وعقائيلهم في أصقاع هذه الأمة مرتلين أناشيد الحداثة والمعاصرة والتجديد وما شئت ، مما يجب بتره لأنه مظهر من مظاهر التخلف وسخافة العقل ، ودليل ساطع على جهلنا بأبجديات حضارتنا ، ومعارفنا ، وأرجو بذلك أن أكون قد مهدت السبيل لدراسة مصادر عبد القاهر دراسة تتناول كل مسألة أثارها تبحث عن أصولها في تراث سلفه من العلماء ثم تصف موقف عبد القاهر منها ، وكيف بسطها ؟ وإلى أي مدى كانت فكرة القدماء تصيب عنده أرضاً خصبة ، تمسك الماء ، وتنبت الكلاء ، والله يهدي من يشاء لما يشاء .. وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

* * *